

فيما تؤكد أوساط رسمية: لا تأثير للأزمات المالية على أسعار النفط

اقتصاديون يحثون الجهاز التنفيذي على تفعيل النشاط التجاري ودعم القطاع الصناعي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال المستشار الاقتصادي في الحكومة المنتهية ولايتها سلام القرشي أن العراق لا يحمل تخوفات بشأن هبوط أسعار النفط خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف القرشي بحسب وكالة كردستان للانباء (أكانيوز) أن الحكومة العراقية تتوقع حصول استقرار نسبي لأسعار النفط كونها غير مرتبطة بالأزمة الاقتصادية التي تعانيها اليونان في الوقت الحالي، والتي أثرت سلبا على طبيعة اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي.

وتابع القرشي: يبدو واضحا أن العراق يضي بشكل دقيق ومدروس في زيادة انتاجه النفطي خلال المرحلة المقبلة، خاصة بعد أن تسلمت الشركات التي فازت بجولتي التراخيص الأولى والثانية عملها في المواقع النفطية العراقية.

وبين القرشيني أن هناك انسجاما بين صابرات العراق النفطية، وطلب الدول المستهلكة للنفط الخام.

وكان وزير النفط حسين الشهرستاني قد قال قد امس الاول في تصريحات صحفية إن هناك توازنا بين العرض والطلب في أسواق النفط، لذلك فليست هناك حاجة لأن يدعو العراق منظمة أوبك لعقد اجتماع بهدف مناقشة مستويات الإنتاج.

وأضاف الشهرستاني إن السوق لا تعاني فائضا في العرض، وأن هناك توازنا بين العرض والطلب في الإنتاج النفطي لدول أوبك.

يأتي ذلك في وقت يسعى العراق فيه إلى زيادة انتاجه النفطي إلى مايقارب ٦٠٠ برميل يوميا، ليصل إجمالي الإنتاج إلى ثلاثة ملايين و ٢٠٠ ألف برميل يوميا.

دعا اقتصاديان عراقيان الحكومة المنتهية ولايتها إلى تفعيل نشاطاتها التجارية مع الدول المجاورة وعدم تأثير الخلافات السياسية على واقع التجارة مع البلدان المجاورة.

وقال الخبير الاقتصادي كاظم العطاوي بحسب وكالة كردستان للانباء (أكانيوز)

أن "العراق يعاني مشكلة تأثير السياسة على جميع المرافق الحياتية الأخرى ومما فيها الواقع الاقتصادي والتجاري الأمر الذي يتطلب فهما حكوميا بأن العراق يحتاج إلى فتح الأبواب أمام جميع البلدان لإعادة اعمار البلاد."

وأضاف العطاوي لابد من التفريق بين العلاقات السياسية والعلاقات التجارية الاقتصادية مع البلدان المجاورة كون أن هذا الموضوع يؤثر سلبا على مستوى الاقتصاد في البلاد."

وتابع "على مجلس النواب المقبل أن يضع قانونا ينظم فيه العلاقات الاقتصادية مع البلدان ويميز بين حكوماتها والشركات التابعة لها"

من جهتها توقعت الخبيرة في الشؤون الاقتصادية سناء العطية أن "يشهد العراق

انفراجا غير مألوف في الفترة المقبلة على السوق الاقتصادية في الشرق الأوسط كونه يسعى إلى فتح مناطق تجارية حرة مع العديد من البلدان كان أخرها مصر والأردن"

وقالت العطية أن "الحكومة المقبلة لابد من أن توضح المعايير التي من شأنها أن تنظم العلاقات التجارية بين البلدان ومدى تأثير الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين"

من ناحية أكد المتحدث باسم الحكومة علي الدياغ بحسب وكالة كردستان للانباء (أكانيوز) أن "العراق يسعى إلى فتح أبوابه الاقتصادية أمام جميع البلدان الراغبة بالمشاركة في بناء العراق والداعمة للتغيير السياسي والاقتصادي الذي طرأ عليه مؤخرا"

وأضاف الدياغ "تفرق الحكومة العراقية



والمتوسطة، من شأنه القضاء على البطالة التي يعانيها الكثير من الشباب. منوهة إلى اعتماد هذه الصناعات على مخدات إنتاج ووسائط محلية ما يقلل من الحاجة إلى العملات الأجنبية، ولغت البداوي إلى أن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني تكمن كوسيلة فعالة لزيادة الإنتاج. محذرة من تجاهل دور المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها بصرف النظر عن درجة تقدمها وذلك للحدور الذي تلعبه في خلق فرص العمل، وحثت البداوي على اعداد دراسات معمقة حول هذه المشاريع والخروج بسترراتيجية واضحة لبناء قاعدة مشروعات مستقبلية، تجدر الإشارة إلى أن متابعين اشاروا في تقارير اعلامية الى وجود عقبات تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة في العراق.

والجهات المعنية بتنفيذ المشاريع بين الشركات العاملة وبين الحكوات بشكل كبير وهذا الأمر يحدد وفق الأطر القانونية والدسوقية المعمول بها في البلاد"

وتابع أن العراق يسعى إلى بث علاقات التعاون مع جميع البلدان، ولايسعى إلى فرض خصوم له في هذه المرحلة المهمة من تاريخه الاقتصادي والتجاري"

من جانبها قالت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب السابق عامرة البداوي: إن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع قطاع الاعمال في العراق سيعزز تطور هذا القطاع الحيوي لبناء اقتصاد متنوع. وأضافت البداوي بحسب الوكالة الاخبارية للانباء: ان إزالة العراقيل والمشاكل التي تحول دون بناء قاعدة حقيقية للمشروعات الصغيرة

من الواقع الاقتصادي

جولات التراخيص المقبلة

عباس الغالبي

يبدو ان وزارة النفط المنتهية ولايتها باتجاه الاستمرار بعقد جولات مقبلة للمنافسة في تطوير الحقول النفطية كافة في وقت يرى كثير من الخبراء والمراقبين للشأن النفطي ان هذه العقود التي يطلق عليها (عقود خدمة) غير قانونية بسبب عدم وجود قانون متخصص للنفط والغاز تسير بمدياته هذه العقود وغيرها من الشؤون النفطية والغازية والتي يشكل بعضها عقدا شائكة في طريق استثمار الثروة النفطية التي تعد حاليا المصدر الرئيس والوحيد الذي يغذي نسغ الاقتصاد العراقي .

وعلى الرغم من الانتقادات وملاحظات المتقدين والمتحفزين على هذه العقود ضمن جولتي التراخيص الاولى والثانية والتي شهدت اقبالا عالميا لافتا للنظر انطلاقا من القيمة الفنية والاقتصادية للنفط العراقي ومستويات انتاج الابار المعلقة للاستثمار ، فإن هذا الاقبال من قبل الشركات العالمية أصبح مهيما لوزارة النفط للادغام على عقد جولة تراخيص ثالثة متخصصة للحقول الغازية واخرى رابعة للحقول النفطية المنتشرة في منطقة الفرات الأوسط وكما أعلنت قبل ايام قلائل عن هاتين الجولتين، حيث تتجه الانظار خلال الفترة التشريعية المقبلة لمجلس النواب المرتقب ان يصار كبدائ ذي بدء في الاولويات الاولى ان يشرع قانون النفط والغاز الذي أرجى الى الفترة النيابية المقبلة بسبب الخلافات السياسية حول حيثيات هذا القانون والتي طغت على الجوانب الفنية البحتة وان تعلقت بالجوانب السيادة والسياسية في جوانب عديدة منها إلا ان الهاجس الاكبر الذي يلازم الاوساط السياسية على اختلاف مشاربها هو مديات تأثير القانون على المصالح الحزبية والفئوية وبالمقابل مديات المكاسب التي تحصل عليها من القانون ذاته ، وهذه مسارات عجيبة أدت بالتنتيجة وبالمحصلة النهائية الى تأجيل اقرار هذا القانون الغاية في الأهمية الى الفترة البرلمانية المقبلة .

ولكن يرى كثير من الخبراء والمتابعين للشأن الاقتصادي والنفطي على وجه الخصوص ان جولات تراخيص و ابرام عقود تطويرية بوجود قانون متخصص يحمي هذه العقود ويجعلها بمنأى عن اللغط والانتقادات بضوء التفويض القانوني الذي اكتسبه جراء التشريع البرلماني فضلا عن الضمانات التي تعطي بعدا قانونيا بتفويض من الشعب صاحب هذه الثروة الوطنية الكبرى في وقت يعطي اطمئنانا للشركات المستثمرة بزيل عنها هاجس الخوف الذي قد يلازمها جراء الاتفاقات الثنائية مع وزارة النفط بدون وجود قانون يربط العملية النفطية برمتها على غرار ما موجود في الدول النفطية كافة .

abbas.abbas80@yahoo.com

النفط تعترم عقد جولة تراخيص لتطوير حقول الفرات الأوسط

شرق بغداد وحقول شرق دبالى وحقول الفرات الأوسط. ووقع العراق خلال العام الحالي ٢٠١٠ عقود عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يوميا في غضون السنوات الست القادمة، و١٢ مليون برميل يوميا، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالبعد الوطني.

يذكر أن العراق يصدر نفطه من ميناء البصرة وخور العمية في البصرة، ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة نحو ٨٥٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك، وينتج العراق حاليا نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا، ويصدر منها مليوني برميل يوميا إلى قرابة ٢٥٥ شركة عالمية.

وزير الاتصالات؛ مجلس الوزراء يصادق على تشكيل شركة وطنية رابعة للهاتف النقال

□ بغداد/ وكالات

الحصول عليها اثناء جلسة مجلس الوزراء يوم امس الثلاثاء. يذكر ان هيئة الاتصالات والاعلام سبق وان اعلنت عن تأجيل عرض موضوع الرخصة الرابعة للهاتف النقال على مجلس الوزراء لحين تشكيل الحكومة المقبلة. وقالت الهيئة في بيان مقتضب مطلع ايار الجاري "أن رئيس الوزراء توري المالكي وجّه بهذا الامر وتم تبليغ وزارة الاتصالات وهيئة الإعام والاتصالات والجهات المختصة بهذا الشأن ."

ارتفاع القيمة التداولية لأسهم قطاع الفنادق في البورصة

بقية القطاعات الأخرى. وذكر مصدر اقتصادي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/ واع) أن جميع القطاعات تقع ضمن تناقص على عدد العقود المنفذة والقيمة الاجمالية للتداول حيث تمكن قطاع

النفط إلى أن "الوزارة استدعو تلك الشركات للإطلاع على مدى استعدادها في الوقت الحاضر لتطوير الحقول الثالثة وفي حال رفضها فإن الوزارة ستعمل على تطوير تلك الحقول بالجهد الوطني"، لافتا إلى أن "تطوير حقول الفرات الأوسط من شأنه أن يوفر النفط الخام لمصفى كبرلاء المتوقع إنجازها خلال الفترة المقبلة".

وكان وكيل وزارة النفط لشؤون المصافي احمد الشماخ قد قال في حديث سابق لـ "السومرية نيوز"، إن وزارة النفط وقعت عقدا مع شركة "كتكنيل الإيطالية لتصميم مصفى في محافظة كبرلاء بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا.

يشار إلى أن ٤٥ شركة نفطية عالمية كانت قد تنافست في شهر كانون الأول من العام الماضي، على عشرة حقول نفطية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الثانية إلا أن ثلاثة حقول منها لم تتقدم أي من الشركات النفطية عليها وهي حقول

أكد وزير الاتصالات فاروق عبد القادر مصادقة مجلس الوزراء على تشكيل شركة وطنية رابعة للهاتف النقال تكون منافسة للشركات العاملة حاليا من حيث جودة الاتصال وعرفة النداءات والخدمات الهاتفية الأخرى.

ونقل الناطق الاعلامي لوزارة الاتصالات لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) عن عبد القادر اشارته الى ان الموافقة تم

□ بغداد/ متابعة المدى

شهدت البورصة وضمن افتتاح تداولات امس الأربعاء ارتفاع الحجم التداولي لصالح قطاع الفنادق بنسبة (٢١، ٠٢٪) على

وحقل مرجان في محافظة بابل".

وكانت وزارة النفط قد عرضت حقول الفرات الأوسط ضمن جولة التراخيص الثانية على الشركات النفطية العالمية للاستثمار وطلابت وزارة النفط بأن يكون الإنتاج من هذه الحقول ٧٥ ألف برميل يوميا على أن تحافظ الشركة المستثمرة على هذه النسبة مدة سبع سنوات، وألا تقل نسبة الاستثمار في الحقل عن (١٠٠ مليون) دولار، إلا أن أيًا من الشركات النفطية لم تتقدم بعروض لاستثمارها حتى الآن.

وأضاف الشهرستاني أن "الشركات الأجنبية التي تنافست ضمن جولة التراخيص الثانية لم تقدم عروضها لتطوير الحقول في حين أعربت عن رغبة كبيرة بتطويرها قبيل إعلان جولة التراخيص الثانية"، مشيراً إلى أن "احتياجات الحقول الثلاثة تقدر بنحو ٦٠٠ مليون برميل". ولغت وزير

خطة لتسقيط السيارات القديمة واستيراد سيارات يابانية من منشأها

□ بغداد / المدى

التاكسي من المواطنين عن طريق منحهم قروضا بدون فائدة مقابل تسقيط السيارة القديمة وبفرض ضريبة مالية على كل واحد سلندر (٢٠٠) الف دينار. مضيفة ان هناك توجيهها من الحكومة لمراجعة حيثيات هذا القرار. وتذكرت بأن وزارة التجارة والطب ووزارات الصناعة والنفط والتشكيل لجنة متخصصة بفحص السيارات المستوردة ومدى تأثيرها على البيئة من ناحية الوقود والغازات المنبثرة من عوادم السيارات أسوة بالبلدان المتطورة حفاظا على البيئة. وشددت على ضرورة التنسيق مع وزارة الإسكان والأعمار ومديرية المرور العامة لبيان ما تتحمله

أكدت وكيل وزارة التجارة سوبية محمود زكئكة بأن قرار مجلس الوزراء الخاص بتسقيط السيارات القديمة المقرر تنفيذه بداية شهر حزيران المقبل تمت دراسته من قبل لجنة خاصة بالوزارة ووفق آلية معدة مسبقا بالتنسيق مع الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن.

وقالت زكئكة في تصريح حصلت عليه (وكالة انباء الاعلام العراقي/ واع) بان الآلية المتبعة بخصوص هذا القرار في إقليم كردستان العراق كانت تجربة ناجحة جدا وبالإمكان تطبيقها في بغداد وجميع المحافظات والمتمثلة بتقديم تسهيلات لسواق



أسعار العملات مقابل الدينار العراقي			
العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٣٦٠	دينار اردني	١٦١٠
دولار امريكي	١١٦٠	ريال سعودي	٣٧٠
جنيه استرليني	١٦٨٠	درهم اماراتي	٣٨٠
ين ياباني	٤٠	ليرة سوري	٢٥
دينار كويتي	٤٠٠٠	ليرة لبنانية	١

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي			
المعدن	سعر الج(١)غم	المعدن	سعر الج(١)غم
بلاتين	٨٥٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٨٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٨٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٢٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٢٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٧٠٠٠
فضة	٢٠٠٠		

أسعار المواد الانشائية			
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار	السمت العادي
السمت المقاوم	١ طن	٢٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
السمت الابيض	١ طن	٢٤٠,٠٠٠	
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠	
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠	
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠	
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٠٠,٠٠٠	
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٠٠,٠٠٠	
بورك	١ طن	١٦٠,٠٠٠	
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٢٥٠	
كاشي سيراميك	٢م١	١٠,٠٠٠	